المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
National Center for Social Studies (NCSS)

الملخص التنفيذي

تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية

الواقع والحلول

إعداد:

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
National Center for Social Studies (NCSS)

تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية

الواقع والحلول

Implementing the rights of persons with disabilities in the Kingdom of Saudi Arabia

Reality and Solutions.

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

أولاً: مشكلة الدراسة:

قامت المملكة العربيَّة السعوديَّة باتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير لإدماج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع؛ وذلك من خلال برنامج التحول الوطنيّ (٢٠٣٠) الذي انفرد بهدف إستراتيجي مستقل في رؤية المملكة، ويعتبر بمثابة إجراءات تنفيذيَّة لرؤية المملكة خاصَّة في ظل ارتفاع نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة ولمواكبة التطورات والمستجِدَّات، وتمشيًا مع التزاماتها الدوليَّة المترتبة على انضمامها لبعض الاتفاقيات.

وتشير آخر إحصائيات هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة لعام (٢٠٢٣م) أن نسبة ذوي الإعاقة في المملكة (٧,١٪) بمختلف أنواعها أي (١,٤٤٥,٧٢٣) مليون شخص من إجمالي عدد سكان المملكة (٣٢,٩٤) الذين يعانون من صعوبات بدرجاتها الثلاث (ضعيفة - شديدة - بالغة).

وأشارت نتائج مسح ذوي الإعاقة (Disability Survey) فيما يتعلَّق بالتوزيع الجغرافيّ أن نسبة السكان السعوديين ذوي الإعاقة حسب المناطق الإداريَّة كانت الأعلى منطقة الرياض؛ حيث بلغت النسبة (٢٥,١٣٪) من إجمالي السكان السعوديين، ويمثل الذكور والإناث على الترتيب نسبة (٤٦٪- ٥٤٪) (General Authority for Statistics, 2017,15).

وفي ضوء المعطيات الإحصائيَّة لنسبة المعوَّقين في المملكة العربيَّة السعوديَّة أصبح موضوع تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يحظى باهتمام المختصين والأكاديميين في مجال العمل الاجتماعيّ؛ خاصَّةً وأن الخدمات الاجتماعيَّة، والتعليميَّة، والتأهيليَّة، والمهنيَّة لم تكن بالمستوى المطلوب، وغير دقيقة بالنسبة لعدد المعوَّقين، وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة (الزهراني ٢٠١٩، جاد الله، ٢٠١٥)، كما أن معرفة حجم الإعاقة في المجتمع السعودي لا تزال غير دقيقة بالشكل المطلوب بين المخططين وصانعي السياسات، والتي تعتبر أيضًا من أولى التحدِّيات التي تواجهها الأمم المتحدة على المستوى الدوليّ وَفقًا لتقاريرها الدوليَّة، وفي هذا المجال أكَّدت دراسةُ (معشي، وأبو راسين، ٢٠١٧) وجود حاجات مُلحَّة لدى المعوَّقين تتنوع حسب تنوع الإعاقة، سواء كانت حركيَّة، أو سمعيَّة، أو بصريَّة، أو ذهنيَّة. وهذه الاحتياجات تتمثَّل في الاحتياجات الصحيَّة، والاجتماعيَّة، والتأهيليَّة، والمهنيَّة (الشافعي، ٢٠١٥). وتشير الأدبيات النظريَّة إلى أنَّه في مقابل الاحتياجات غير المشبَّعة، يوجد هناك مشكلات أبرزها الشعور بعدم الثقة في الذات، والدونية، وصعوبة التكيُّف والتوافق الاجتماعيّ، وعدم المشاركة المجتمعيَّة؛ مما يُسهِم في عزلتهم، وشعورهم بالاغتراب عن المجتمع (مسلم، ٢٠٠٤). وجاءت توصيات الدراسات السابقة (Petasis,2018, Beckman,2016) والتقارير الدوليَّة الصادرة من الأمم المتحدة لعام (٢٠١٨م)؛ لتدل على أهميَّة تطوير السياسات والتشريعات التي تُسهِم في التغلب على التحدِّيات التي تواجه ذوي الإعاقة، كما أشار التقرير الحادي عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة لعام (٢٠١٨م) إلى أهميَّة زيادة الوعي الحقوقي لدى المعوَّقين وذويهم بحقوقهم، وعن مدى توفُّر الخدمات في المجتمع؛ حيث لا يزال هناك ثغرات كبيرة في فَهْم الحقوق وتطبيقها على أرض الواقع، ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون حواجز ومُعوِّقات بسبب تدنِّي إدراكهم وذويهم لحقوقهم، وكيفية الوصول إليها والاستفادة منها.

وفي ضوء ما تقدَّم ذِكْرُه ولحداثة صدور نظام هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة مؤخَّرًا في المملكة العربيَّة السعوديَّة، والذي يُعنى برعاية شؤون المعوَّقين وفق معايير الاعتماد الخاصَّة بمؤسسات المجتمع

المدني، وبرامج وخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة إلا أن تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإشباع احتياجاتهم من حيث التعليم، والعلاج، والتأهيل، وتوفير فُرَص العمل في المملكة لا زال يعاني من عوائق أبرزُها عدمُ وجود سياسات وآليات واضحة ومُحدَّدة تدعم تلك الحقوق، فأصبح لكل منظَّمات المجتمع المدني توجهات خاصَّة بها. وهذا ما أثبتته كثير من الدراسات والبحوث السابقة في المجتمع السعودي، والمجتمعات العربيَّة بوجود قصور واضح في تطبيق الحقوق، وحصول المعوَّقين على الرعاية، والتأهيل، وتوفير الخدمات المناسِبة، وأن هناك اختلافًا في فَهْم وتفسير النصوص والتشريعات المفسِّرة للاتفاقية (الزهراني، ٢٠١٩، جاد الله، ٢٠١٥ لجالودي، ٢٠١٤). ولا زالت الخدمات والبرامج المقدَّمة لذوي الإعاقة في المملكة والعالَم العربيّ والدوليّ بشكلٍ عامٍّ دون المستوى المطلوب (petasis,2018,Beckman,-2016Galer,2014). وهذا ما جاء في نتائج التقرير الدوليّ الصادر من الأمم المتحدة العام (٢٠١٨م) بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون التمييز، والصُّوَر النمطيَّة، والحرمان من بعض الحقوق؛ ذلك أن حقوق المعوَّقين لا تُترجَم في الواقع إلى سياسيات وإجراءات عمليَّة تُحقِّق الإشباعَ الفعليَّ لذوي الإعاقة من أجل إنهاء الإقصاء والتهميش وعدم المساواة الذي لا يزال مرتفعًا في التقارير الدوليَّة المتعاقبة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر من غيرهم.

ومن هنا تتمثَّل مشكلة الدراسة الحاليَّة في أنَّه لا توجد دراسات - حسب علم الباحثة- تناولت واقعَ تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث مستوى الوعي والمعوِّقات التي تحُول دونَ تطبيق تلك الحقوق، والاستفادة منها، فهناك عددٌ من الدراسات حول الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف جوانبها، ولكن لم تتناول واقع تطبيق الحقوق كقضية بحثيَّة من خلال دراسات منهجيَّة؛ ولهذا سعت الدراسة الحاليَّة إلى محاولة توضيح واقع تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والكشف عن سلبيات، وإيجابيات، ومُعوِّقات تنفيذها، والحلول المقتَرَحة في ذلك.

ثانياً: أهداف الدراسة:

يتمثَّل الهدف الرئيس للدراسة في: تحديد واقع تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء الاتفاقيات الدوليَّة والتشريعات والأنظمة المحليَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة والحلول المقتَرَحة. ويتم تحقيقه من خلال الأهداف الفرعيَّة الآتية

١. تحديد مستوى الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تقدمها مؤسَّسات الرعاية الاجتماعيَّة في المملكة من وجهة نظر المعوَّقين وأسرهم، ورأي الخبراء، والعاملين في مؤسَّسات رعاية المعوَّقين.
٢. تحديد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم في المملكة.
٣. تحديد المعوِّقات التي تَحُول دونَ تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعدم استفادتهم وأسرهم من الحقوق المقرَّرة لهم داخل المملكة في ضوء الاتفاقيات الدوليَّة والتشريعات والأنظمة المحليَّة.
٤. وضع نموذج تطبيقيّ مقترَح لضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم من كافَّة حقوقهم في ضوء الاتفاقيات الدوليَّة والتشريعات والأنظمة المحليَّة ووفقًا لرؤية المملكة (٢٠٣٠).

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما واقع تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء الاتفاقيات الدوليَّة والتشريعات والأنظمة المحليَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة والحلول المقتَرَحة؟ ويتم تحقيقه من خلال التساؤلات الفرعيَّة الآتية

١. ما مستوى وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم التي تكفلها أنظمة الرعاية الاجتماعيَّة في المملكة من وجهة نظر المعوَّقين وأسرهم ورأي الخبراء والعاملين في مؤسَّسات رعاية المعوَّقين؟
٢. ما احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم في المملكة؟
٣. ما المعوِّقات التي تَحُول دونَ تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعدم استفادتهم وأسرهم من الحقوق المقرَّرة لهم داخل المملكة في ضوء الاتفاقيات الدوليَّة والتشريعات والأنظمة المحليَّة؟
٤. ما النموذج التطبيقيّ المقترَح الذي يمكن أن يُساهِم في ضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم من كافَّة حقوقهم في ضوء الاتفاقيات الدوليَّة والتشريعات والأنظمة المحليَّة ووفقًا لرؤية المملكة (٢٠٣٠)؟

رابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولاً: نوع الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفيَّة التحليليَّة القائمة على جمع البيانات الميدانيَّة، وتحليلها، وربطها بالدراسات والأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة، والتي تستهدف تحديدَ ووصفَ واقع تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء الاتفاقيات الدوليَّة والتشريعات والأنظمة المحليَّة في المجتمع السعودي والحلول المقتَرَحة.

ثانيًا: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهجيَّة المختلطة mixed methodology وذلك باستخدام كلٍّ من المنهج الكمي، والمنهج الكيفي، ولتحقيق الاستفادة من كِلَا المنهجين استخدمت الدراسةُ منهجَ المسح الاجتماعيّ بالعينة؛ حيث يُعتبَر من أكثر مناهج البحث استخدامًا في الدراسات الوصفيَّة.

كما أن الدراسة الحاليَّة تُحاوِل الكشفَ عن الوضع القائم لمحاوَلة النهوض به ووضع خطة أو برنامج للإصلاح الاجتماعيّ (الشلهوب، ٢٠١٨: ١٦٥)، وهذا ما تسعى له دراستنا الحاليَّة؛ من خلال وضع نموذج تطبيقيّ مقترَح قائم على التجارب الدوليَّة، والإطار النظريّ للدراسة، والنتائج المستخلَصة من الدراسة، وبناءً على المعطيات السابقة خرجت الدراسة بمجموعة من المحاور الأساسيَّة، تتضمَّن مشاريع تطبيقيَّة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

ثالثًا: مجتمع وعينة الدراسة:

استخدمت الدراسةُ العينةَ العشوائيَّةَ متعددةَ المراحل للمستفيدين والمستفيدات من ذوي الإعاقة وأُسَرهم من مؤسَّسات رعاية المعوَّقين التعليميَّة والتأهيليَّة، الحكوميَّة، والخاصَّة، التابعة لوزارة الموارد البشريَّة والتنميَّة الاجتماعيَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة بمختلف مناطقها الإداريَّة، والبالغ عددها (١٣) منطقة إداريَّة، وتم تطبيق الدراسة على عيِّنة مكوَّنة من (٦٦٥) مفردةً من المعوَّقين وأُسَرهم؛ حيث تبلغ نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة (٧,١٪) بمختلف أنواعها؛ أي (١,٤٤٥,٧٢٣) مليون شخص من إجمالي عدد سكان المملكة ((٣٢,٩٤ الذين يعانون من صعوبات بدرجاتها الثلاث: (ضعيفة - شديدة - بالغة). (هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٢٣)

وتم تحديد حجم العينة بهامش خطأ مقداره (٠,٠٥) ومستوى ثقة يبلغ (٩٩٪)؛ وَفقًا للجداول الإحصائيَّة الواردة في المراجع العِلميَّة Krejcie (R&Morgan,D,1970;607-610,) وتمت إجراءات تقسيم العينة على النحو الآتي:

- تقسيم المؤسَّسات التعليميَّة والتأهيليَّة في المملكة حسب المناطق الإداريَّة.
- تقسيم المؤسَّسات التعليميَّة والتأهيليَّة داخل كل طبقة إلى طبقات فرعيَّة حسب مِلْكية المؤسَّسة (حكوميَّة أو خاصَّة).
- تقسيم المؤسَّسات داخل المؤسَّسات الحكوميَّة والخاصَّة حسب نوع المؤسَّسة إلى طبقات فرعيَّة (تعليميَّة أو تأهيليَّة).
- اختيار عينة عشوائيَّة عنقودية من المؤسَّسات التعليميَّة من داخل كل طبقة (من المؤسَّسات الحكوميَّة في كل منطقة إداريَّة)، وبالمثل اختيار عينة عشوائيَّة عنقودية من المؤسَّسات التأهيليَّة من داخل كل طبقة (من المؤسَّسات الحكوميَّة في كل منطقة إداريَّة).
- اختيار عينة عشوائيَّة عنقودية من المعوَّقين وأُسَرهم من المؤسَّسات التعليميَّة والتأهيليَّة المختارة في المراحل السابقة.
- وتم تطبيق الدراسة الميدانيَّة على عدد (٢٦) مؤسَّسة (تعليميَّة/تأهيليَّة) من مؤسَّسات رعاية المعوَّقين في مناطق المملكة تم اختيارها عشوائيًا؛ ومِن ثَمَّ اختيار عدد (٢٦) مؤسَّسة (حكوميَّة/خاصَّة) من كل منطقة إداريَّة، وبلغ العدد الإجماليّ لمؤسسات رعاية المعوَّقين في مختلف مناطق المملكة (٥٢) مؤسَّسة تعليميَّة/تأهيليَّة/حكوميَّة/خاصَّة، وبالنسبة للقائمين والعاملين في مؤسَّسات رعاية المعوَّقين في المملكة وهم الأشخاص أصحاب الخبرة بلَغ عددُهم (١٥٦) بواقع ثلاثة عاملين من كل مؤسَّسة من مؤسَّسات رعاية المعوَّقين في المملكة (تعليميَّة/تأهيليَّة/حكوميَّة/خاصَّة).
- أما بالنسبة للخبراء والمختصِّين في العمل الاجتماعيّ والأكاديميين المهتمين في مجال الإعاقة، تم استخدام العينة العَمديَّة (الغرضية) لمجموعة من الخبراء والمختصِّين عددهم (٢٠) باستخدام مقابَلات شِبْه مقنَّنَة.

محددات اختيار العينة:

- الأشخاص ذوو الإعاقة ذكورًا وإناثًا وأسرهم.
- الأشخاص ذوو الإعاقات المختلفة والمتعددة والمتنوعة باستثناء (مرضى التخلُّف العقليّ والإعاقة المزدوجة).

- الأشخاص ذوو الإعاقة المترددون على مؤسَّسات رعاية المعوَّقين والمقيمون فيها.

رابعًا: أداة الدراسة:

بِناءً على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج المتَّبَع في الدراسة، والوقت المسموح، وجَد فريقُ العمل البحثي أن الأداة الأكثر ملاءمةً للوصول إلى نتائج دقيقة تتعلَّق بتحقيق أهداف الدراسة الحاليَّة، هي التالي

١. استمارة كميَّة خاصَّة بالأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم المُستفِيدينَ من مؤسَّسات رعاية المعوَّقين في المملكة لعدد (٦٦٥).

٢. استمارة كيفيَّة (دليل مقابَلة) شِبْه مقنَّنَة، تحتوي على أسئلة شِبه مفتوحة تم توجيهها إلى:

أ/ الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم المُستفِيدينَ من مؤسَّسات رعاية المعوَّقين في المملكة لعدد (٣٩) مبحوثًا.

ب/ القائمين والعاملين من الأشخاص ذوي الخبرة في مؤسَّسات رعاية المعوَّقين في المملكة لعدد (١٥٦) عاملاً.

ج/ الخبراء والمختصِّين في العمل الاجتماعيّ، والأكاديميين المهتمين في مجال الإعاقة لعدد (٢٠) خبيرًا ومختصًّا.

وتم تصميمُها من خلال الرجوع إلى الإطار النظريّ الموجِّه للدراسة، وفي ضوء الدراسات السابقة المرتبطة بالمجال، والاعتماد على تساؤلات الدراسة، لتحديد مستوى الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تُقدِّمُها مؤسَّساتُ الرعاية الاجتماعيَّة من وجهة نظر المعوَّقين وأُسَرهم، ورأي القائمين والعاملين ذوي الخبرة في مؤسَّسات رعاية المعوَّقين في المملكة، والخبراء والمختصِّين في العمل الاجتماعيّ، والأكاديميين المهتمين في مجال الإعاقة، خاصَّةً أن الأداة تُعرَّف بأنَّها الوسيلة العِلميَّة التي يستخدمها الباحث في جمع بيانات الدراسة من المفردات في المجتمع الذي يُحدِّدُه (خطاب، ٢٠٠٨، ١٤١) وتم عرض الاستبانة الكَمِّيَّة من خلال تصميم مقياس متدرِّج يتفق مع ظروف هذه الدراسة، وطبيعة البيانات المراد جمعها، والمنهج المتَّبَع في الدراسة، وأهداف الدراسة وتساؤلاتها، والوقت المسموح لها، وتكوَّنت الاستبانة من جزئين؛ الجزء الأول يشمل البيانات الديمُغرافيَّة لعينة الدراسة، والجزء الثاني يشمل مَحاوِر الدراسة بإجمالي (١٠٢) عبارة موزَّعة على ست محاور؛ وهي:

- **المحور الأول:** الخدمات والبرامج المقدَّمة من وزارة الموارد البشريَّة والتنميَّة الاجتماعيَّة بعدد (١٣) عبارة.
- **المحور الثاني:** الخدمات والبرامج المقدَّمة من وزارة الصحة بعدد (١٢) عبارة.
- **المحور الثالث:** الخدمات والبرامج المقدَّمة من وزارة التعليم بعدد (١٣) عبارة.
- **المحور الرابع:** الخدمات والبرامج المقدَّمة في المجالات القانونيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة والرياضيَّة بعدد (٨) عبارات.
- **المحور الخامس:** كفاية الخدمات والبرامج المقدَّمة لذوي الإعاقة في جميع المجالات ودرجة الرضا عنها بعدد (٢٨) عبارة.

- **المحور السادس:** الصعوبات والمعوِّقات التي تَحُول دونَ حصول ذوي الإعاقة وأُسَرهم على الخدمات والبرامج المقدَّمة لهم بعدد (٢٨) عبارة.

خامسًا: صِدْق الاستبانة وثباتها (جودة الاستبانة):

تم التأكُّد من صِدْق أداة الدراسة من خلال الصِّدْق الظاهريّ (صدق المحكّمِينَ)؛ وذلك بعرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكّمِينَ من الأساتذة والخبراء المختصين في مجال الإعاقة لإبداء الرأي فيما يتعلَّق بمدى ملاءمة العبارات لموضوع الدراسة، ومدى وضوح الفقرة وسلامة صياغتها، وأخذ آرائهم في طرق تحسينها، سواء بالحذف أو الإضافة أو التعديل، بالإضافة إلى النظر في تدرُّج المقياس ومدى ملاءمته حتى تتمكَّن الدراسةُ -في ضوء ذلك- من صياغة الاستمارة في صورتها النهائيَّة، كما تم التأكُّد من صِدْق الاتساق الداخليّ؛ وهو مدى اتِّساق كل فقرة من الفقرات مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة؛ وذلك بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكليَّة للمحور الذي تنتمي إليه.

جدول رقم (٢)

صِدْق الاتساق الداخليّ لأداة الدراسة

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث	
م	مُعامِل الارتباط	م	مُعامِل الارتباط	م	مُعامِل الارتباط
١	**٠,٦١٩	١	**٠,٧٠٤	١	**٠,٧١٦
٢	**٠,٦٨٨	٢	**٠,٧٠٨	٢	**٠,٨١٠
٣	**٠,٦٧١	٣	**٠,٦٩٦	٣	**٠,٨٣٠
٤	**٠,٥٩٣	٤	**٠,٦٦٠	٤	**٠,٨٢٤
٥	**٠,٦٥٧	٥	**٠,٦٠٨	٥	**٠,٨٣٠
٦	**٠,٦٠٥	٦	**٠,٥٨٧	٦	**٠,٨٢٣
٧	**٠,٥٦٥	٧	**٠,٥٤٧	٧	**٠,٧٦٨
٨	**٠,٦٦٩	٨	**٠,٦٣٦	٨	**٠,٦٨١
٩	**٠,٦٢٩	٩	**٠,٦٥٣	٩	**٠,٨٤٧
١٠	**٠,٥٦٥	١٠	**٠,٦٥٨	١٠	**٠,٨٠٢
١١	**٠,٥٤٨	١١	**٠,٦٥١	١١	**٠,٧٢٠
١٢	**٠,٤٣٠	١٢	**٠,٥٦٣	١٢	**٠,٦٠٨
١٣	**٠,٤٥١			١٣	**٠,٦٠٩

المحور الرابع		المحور الخامس				المحور السادس			
م	مُعامل الارتباط	م	مُعامل الارتباط	م	مُعامل الارتباط	م	مُعامل الارتباط	م	مُعامل الارتباط
١	**٠,٨٥٠	١	**٠,٧٣٠	١٥	**٠,٨١٣	١	**٠,٧١٤	١٥	**٠,٨٨٩
٢	**٠,٧٥٩	٢	**٠,٢٥١	١٦	**٠,٨١٥	٢	**٠,٧٨٣	١٦	**٠,٨٦٣
٣	**٠,٨٠٤	٣	**٠,٧٠٧	١٧	**٠,٣٩٢	٣	**٠,٧٢٥	١٧	**٠,٨٨٠
٤	**٠,٨٣٠	٤	**٠,٧٣٨	١٨	**٠,٣٢٠	٤	**٠,٨١٦	١٨	**٠,٩٠٠
٥	**٠,٨٠٧	٥	**٠,٧٨١	١٩	**٠,٢٧٨	٥	**٠,٨٢٣	١٩	**٠,٨٨٦
٦	**٠,٧٨٤	٦	**٠,٢٨٧	٢٠	**٠,٣٢٧	٦	**٠,٨٣٢	٢٠	**٠,٨٨٢
٧	**٠,٦٣٥	٧	**٠,٧٨٦	٢١	**٠,٧٥٥	٧	**٠,٧٧٨	٢١	**٠,٨٤٨
٨	**٠,٦٦٣	٨	**٠,٧٨١	٢٢	**٠,٨١٠	٨	**٠,٨٥٠	٢٢	**٠,٨٤٥
		٩	**٠,٨٠٣	٢٣	**٠,٧٩٧	٩	**٠,٨٦٩	٢٣	**٠,٨٢٨
		١٠	**٠,٣٦٥	٢٤	**٠,٧٩٩	١٠	**٠,٨٨٨	٢٤	**٠,٨٣٨
		١١	**٠,٧٩٢	٢٥	**٠,٧٩٣	١١	**٠,٨١٦	٢٥	**٠,٨٤٧
		١٢	**٠,٧٥٧	٢٦	**٠,٧٩١	١٢	**٠,٨٦٩	٢٦	**٠,٨٥٧
		١٣	**٠,٨٤٢	٢٧	**٠,٨١٧	١٣	**٠,٨٥١	٢٧	**٠,٨٤٧
		١٤	**٠,٨٣٧	٢٨	**٠,٨٠٦	١٤	**٠,٨٨٧	٢٨	**٠,٨٣٥

**دالَّة إحصائيًّة عند مستوى دلالة (٠,٠١).

يتَّضِح من الجدول رقم (٢) أن كل عبارة بالمحور ترتبط ارتباط طرديًّا موجبًا ذا دلالة إحصائيًّة بالدرجة الكليًّة للمحور المحور الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة (٠,٠١)؛ ممَّا يؤكِّد صِدْق الاستبانة.

ثبات الاستبانة:

كما تم التأكُّد من الثبات لأداة الدراسة باستخدام معامل ألفَا-كرونباغ Cronbach's Alpha، والجدول التالي يبين قِيَم معامل ألفَا-كرونباغ لمَحاوِر أداة الدراسة.

جدول رقم (٣)

معامل ألفَا-كرونباغ لمَحاوِر أداة الدراسة

المحور	معامل ألفَا-كرونباغ	عدد الفقرات
المحور الأول	٠,٨٨١	١٣
المحور الثاني	٠,٨٦٦	١٢
المحور الثالث	٠,٩٤١	١٣
المحور الرابع	٠,٨٩٩	٨
المحور الخامس	٠,٩٥٦	٢٨
المحور السادس	٠,٩٨٤	٢٨
كامل الأداة	٠,٩٤٦	١٠٢

يتَّضِح من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفَا-كرونباغ لكامل أداة الدراسة بلغت (٠,٩٤٦)، وبلغت قيمة معامل ألفَا-كرونباغ لعبارات المحور الأول (٠,٨٨١) وعبارات المحور الثاني (٠,٨٦٦)، ولعبارات المحور الثالث (٠,٩٤١)، والمحور الرابع (٠,٨٩٩)، والمحور الخامس (٠,٩٥٦)، وأخيرًا المحور السادس (٠,٩٨٤)، وهي قِيَم مرتفعة أعلى من (٠,٨)؛ ممَّا يُشِير لوجود ثبات مرتفع لأداة الدراسة.

سادسًا: أسلوب تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على استخدام أسلوبين أساسيين؛ هما:

١. **أسلوب التحليل الكمي:**

إضافةً إلى ما سبق استخدامه لتقنين أداة الدراسة مثل مُعامِل الارتباط لـ «بيرسون» (Person Product-moment correlation)، ومعامل «ألفَا-كرونباغ» (Cronbach Alpha)ولكي تتحقق أهداف الدراسة، وللكشف عن النتائج المراد الوصول إليها، فإنَّه تم إدخال القِيَم المتحصَّلة من أداة الدراسة (الاستبانة) في برامج خاصَّة لإجراء المُعالَجات الإحصائيَّة اللازمة، وتم استخدام برنامج الحُزَم الإحصائيَّة للعلوم الاجتماعيَّة SPSS، وبعد ذلك تم استخدام المقاييس الإحصائيَّة الآتية

الإحصاء الوصفيّ: وذلك من خلال:

- استخدام التكرارات والنِّسَب المئويَّة، للتعرُّف على الخصائص الشخصيَّة التي تُسهِم في وصف أفراد عينة الدراسة.
- استخدام معادَلة المتوسط الحسابيّ (Mean)؛ وذلك لبيان معدل ارتفاع أو انخفاض درجة استجابة أفراد العينة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وعلى الاستبانة بكامل فقراتها، واستخدام الانحرافات المعياريّ (Standard Deviation)؛ وذلك للتعرُّف على مدى انحراف استجابات أفراد العينة عن المتوسط الحسابيّ.
- تم استخدام اختبار one way annova لكشف دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة مع مستويات كل متغيِّر من متغيِّرات الدراسة، والتي تنقسم إلى أكثر من فئتين، واختبار شيفيه Scheffe كاختبار بَعديّ؛ لتحديد اتجاه الفروق في المتوسطات.
- وتم استخدام اختبار t-test لكشف دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة مع مستويات كل متغيِّر من متغيِّرات الدراسة، والتي تنقسم إلى فئتين.

صُممت مَحاوِر الاستبانة الأول إلى الرابع وفقَ مقياس «ليكرت» الثلاثي (موافق، محايد، غير موافق)، بينما المحوران الخامس والسادس وَفقًا لمقياس «ليكرت» الخماسيّ (مُوافِق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير مُوافِق بشدة)، وتم حساب الوزن النسبي للمتوسط الحسابيّ لكل محور وَفقًا للتالي

٢. **أسلوب التحليل الكيفي:**

اعتمدت الدراسة على التحليل الكيفي؛ وذلك بتحليل الأجزاء التي تتطلَّب ذلك النوعَ من التحليل فيما يتعلَّق بدليل المقابَلة شبه المقنَّنَة؛ وهو عبارة عن عدد من الأسئلة شِبه مفتوحة، تم توجيهها لذوي الإعاقة أو مَنْ يمثلهم، العاملين في مراكز الرعاية الاجتماعيَّة لذوي الإعاقة، والخبراء والمختصِّين في العمل الاجتماعيّ، والأكاديميين المهتمين في مجال الإعاقة، لتحديد مستوى الوعي بحقوق الأشخاص ذوي

الإعاقة، والمعوِّقات التي قد تحُول دونَ تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم استفادتهم وأسرهم من الحقوق المقرَّرة لهم في ضوء الاتفاقيات الدوليَّة والتشريعات والأنظمة المحليَّة في المملكة.

سابعًا: حدود الدراسة:

- **الحدود المكانيَّة:** مؤسَّسات رعاية المعوَّقين في المملكة العربيَّة السعوديَّة، تم اختيارها عشوائيًّا بمختلف المناطق الإداريَّة في المملكة والبالغ عددها (١٣) منطقة إداريَّة، تشمل مؤسَّسات (حكوميَّة، خاصَّة) ينبثق من كل مؤسَّسة (مؤسَّسة تعليميَّة، تأهيليَّة).
- **الحدود البشريَّة:**

تم تحديد المجال البشري لهذه الدراسة في الآتي:

- الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم المُستفيدينَ من مؤسَّسات رعاية المعوَّقين في المملكة، وعددهم (٧٠٤) من ذوي الإعاقة وأُسَرهم، منهم عدد ((٦٦٥ استمارة كميَّة، وعدد (٣٩) استمارة كيفيَّة.
- القائمين والعاملين من الأشخاص ذوي الخبرة في مؤسَّسات رعاية المعوَّقين في المملكة وعددهم (١٥٦) عاملًا.
- الخبراء والمختصِّين في العمل الاجتماعيّ والمهتمين من الأكاديميين في مجال الإعاقة وعددهم (٢٠) خبيرًا ومختصًّا.
- وقد استثنت الدراسةُ عند جمع البيانات الأشخاص ذوي الحالات الصحيَّة والعقليَّة؛ وهم مرضى التخلُّف العقليّ والإعاقة المزدوَجة.

- **الحدود الزمانيَّة:** بَدْءًا من (٢٠٢٢/٧/١٥م) حتى تاريخ (٢٠٢٢/١١/١٤م).

ثامناً: أهم نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج أن عينة الدراسة تكونت من المستفيدين والمستفيدات من ذوي الإعاقة وأسرهم من مؤسسات رعاية المعوقين التعليمية والتأهيلية، الحكومية، والخاصة، التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية وبلغ عددهم (٦٦٥) مفردة ، حيث جاءت النسبة الأكبر من الذكور بنسبة ٧٢,٥٪، وتنوعت الحالة التعليمية وكانت النسبة الأكبر لحاملي المؤهل الجامعي بنسبة ٣١,٨٪، كما تنوعت مستويات الدخل الشهري للأسرة فجاءت النسبة الأكبر من أصحاب الدخل من أقل من خمسة آلاف ريال بنسبة ٥٠,٢٪، كما يتضح أن النسبة الاكبر من عينة الدراسة لا تستفيد من إعانة إعاقة بنسبة ٧٣,٥٪ وأن هناك تنوعاً في صلة القرابة حيث جاءت النسبة الأكبر لقرابة الأخ/ الأخت للمعوق بنسبة ٣٧,٩٪ كما أن هناك تنوعاً بين الفئات العمرية المختلفة حيث جاءت النسبة الاعلى ٦٦,٤٪ من فئة العمر أكثر من ٢٠ عاماً، كما تنوعت المستويات التعليمية للمعوقين فجاءت النسبة الأكبر لغير المتعلمين بنسبة ٨٢,٥٪، كما أوضحت نتائج الدراسة أن المستفيدين والمستفيدات من ذوي الإعاقة لديهم إعاقات متنوعة حيث جاءت النسبة الأكبر للإعاقة العقلية بنسبة ٣١,٣٪.

تاسعاً: نتائج تساؤلات الدراسة:

الإجابة عن التساؤل الأول: حول مستوى وعي ذوي الإعاقة بحقوقهم التي تكفلها أنظمة الرعاية الاجتماعية في المملكة من وجهة نظر المعوقين وأسرهم ورأي الخبراء والعاملين في مؤسسات رعاية المعوقين.

أظهرت النتائج أن هناك وعياً متوسطاً لدى أسر ذوي الإعاقة بحقوقهم التي تكلفها أنظمة الرعاية الاجتماعية في المملكة حيث جاء مستوى الوعي بالخدمات والبرامج المقدمة من وزارة الصحة في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ (٢,٢٢) يليه مستوى الوعي بالخدمات والبرامج المقدمة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمتوسط حسابي بلغ (٢,٢) ثم الوعي بالخدمات والبرامج المقدمة من وزارة التعليم بمتوسط حسابي (١,٩٤) وفي الترتيب الرابع مستوى الوعي بالخدمات والبرامج المقدمة في المجالات القانونية، والثقافية، والاجتماعية، والرياضية بمتوسط حسابي بلغ (١,٩٣).

واتضح مستوى الوعي لدى أسر ذوي الإعاقة بالخدمات والبرامج المقدمة من وزارة الصحة من خلال توافق البرامج العلاجية التأهيلية المقدمة في مركز الرعاية مع احتياجات ذوي الإعاقة وأسرهم، وأن مركز الرعاية المسجل فيه يعمل كحلقة الوصل بينهم وبين البرامج والخدمات المقدمة من الوزارة، ووعيهم بتطبيق (صحتي) للحصول على استشارات من أطباء معتمدين عن بعد، بالإضافة لخدمة الاتصال الصوتي ٩٣٧، وأن برامج الرعاية العلاجية والتأهيلية للمركز المسجل فيه تتلقى الدعم والمساعدة من وزارة الصحة.

في حين اتضح مستوى الوعي بالخدمات والبرامج المقدمة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من خلال توافق البرامج والخدمات المقدمة من المركز المسجل فيه مع احتياجات ذوي الإعاقة وأسرهم، وأن المركز يمثل حلقة الوصل بينهم وبين البرامج والخدمات المقدمة من الوزارة، وأنهم يتلقوا الدعم والمساعدة من الوزارة في البرامج الاجتماعية والتعليمية والتأهيلية لمركز الرعاية المسجل فيها، وعلمهم بخدمة إعفاء رسوم التأشيرات لذوي الإعاقة، كما أنهم لديهم وعي بالخدمات والبرامج المقدمة من وزارة التعليم أو الخدمات والبرامج المقدمة في المجالات القانونية والثقافية والاجتماعية والرياضية من خلال أن المركز المسجل فيه يعد حلقة الوصل بينهم وبين البرامج والخدمات المقدمة من الوزارة.

وبشكل عام أظهرت النتائج وجود ضعف لدى الكثيرين من المستفيدين والمستفيدات من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من مؤسسات رعاية المعاقين التعليمية والتأهيلية، الحكومية، والخاصة، التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية بخدمات كثيرة يمكن أن يستفيدوا منها سواء من قبل وزارة التعليم أو الصحة أو وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالإضافة إلى الخدمات والبرامج المقدمة في المجالات القانونية، والثقافية، والاجتماعية، والرياضية.

واتفقت هذه النتائج الكمية مع النتائج الكيفية التي أظهرت من خلال استخدام دليل مقابلة شبة مقننة يحتوي على عدد من الاسئلة شبة مفتوحة لجمع المعلومات والبيانات من الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من مؤسسات رعاية المعاقين في المملكة أو اسرهم (المعتني بهم) وعددهم (٣٩) معاق أو من يمثلهم. والقائمون والعاملون من الأشخاص ذوي الخبرة في مؤسسات رعاية المعاقين في المملكة وعددهم (١٥٦) عامل. وكذلك الخبراء والمختصين في العمل الاجتماعي والمهتمين من الأكاديميين في مجال الإعاقة وعددهم ((٢٠خبيراً للوصول إلى نتائج دقيقة تتعلق بأهداف الدراسة وإعطاء صورة شاملة لواقع تطبيق

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع السعودي .

كما اتفقت هذه النتائج مع دراسة (محمد وآخرون،٢٠٢١) ودراسة (محمود، ٢٠٢١) ودراسة (رحال ،٢٠٢١) ودراسة (عبدة، ٢٠٢١) .

الإجابة عن التساؤل الثاني: حول كفاية الخدمات والبرامج المقدمة لذوي الإعاقة في جميع المجالات ودرجة الرضا

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك عدم كفاية الخدمات والبرامج المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات وطلب تحسين وتطوير للخدمات والبرامج المقدمة لذوي الإعاقة من قبل أسر ذوي الإعاقة واتضح ذلك من خلال تأكيدهم بأن الخدمات والبرامج المقدمة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزرة الصحة والتعليم بحاجة إلى مزيد من التطوير والتغيير، ولكن في ذات الوقت أكدوا على أن هنا توافق لبعض الخدمات مع طبيعة الإعاقة لدى ذويهم، كما أكدوا على أن بعض الخدمات التي تقدم من هذه الجهات ذات جودة عالية من الخدمة، وفي ذات الوقت احتياجهم لتطوير بعض الخدمات الأخرى مثل الخدمات القانونية والثقافية، وأن الخدمات بشكل عام تلبي جميع احتياجات المعوقين كل على حسب ظروف إعاقته.

واتفقت هذه النتائج الكمية مع النتائج الكيفية التي أظهرت من خلال استخدام دليل مقابلة شبه مقننة يحتوي على عدد من الأسئلة شبه مفتوحة لجمع المعلومات والبيانات من الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من مؤسسات رعاية المعوقين في المملكة أو أسرهم (المعتني بهم) وعددهم (٣٩) معوقاً، أو من يمثلهم. والقائمون والعاملون من الأشخاص ذوي الخبرة في مؤسسات رعاية المعوقين في المملكة وعددهم (١٥٦) عاملاً. وكذلك الخبراء والمختصين في العمل الاجتماعي والمهتمين من الأكاديميين في مجال الإعاقة وعددهم ((٢٠خبيراً، كما اتفقت هذه النتائج مع دراسة (الديب،٢٠٢٣) ودراسة (العتيبي ، ٢٠٢٣) ودراسة (الخالدي، ٢٠٢٣) ودراسة (الطاهر، ٢٠٢٠) .

الإجابة عن التساؤل الثالث: حول الصعوبات التي تحول دون حصول ذوي الإعاقة وأسرهم على الخدمات والبرامج المقدمة لهم وعدم استفادتهم من الحقوق المقررة لهم داخل المملكة في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات والأنظمة المحلية.

يتضح من نتائج الدراسة أن هناك موافقة بدرجة متوسطة على وجود صعوبات تحول دون حصول ذوي الإعاقة وأشرهم على الخدمات والبرامج المقدمة لهم، وأن هناك ضعفاً في التوعية سواء من وزارة الصحة أو وزارة التعليم أو من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أو الجهات الأخرى التي تقدم بالخدمات والبرامج المقدمة في المجالات القانونية، والثقافية، والاجتماعية، والرياضية.

ومن أهم هذه الصعوبات التالي:

- عدم توافر وسيلة مناسبة لمعرفة الخدمات والبرامج المقدمة من وزارة التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة وآلية الحصول عليها.
- صعوبة في معرفة الخدمات والبرامج المقدمة من وزارة التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة، وكيفية الحصول عليها.
- عدم توافر وسيلة مناسبة لمعرفة الخدمات والبرامج المقدمة في المجال الرياضي للأشخاص ذوي

الإعاقة وآلية الحصول عليها.

- صعوبة في معرفة الخدمات والبرامج المقدمة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وكيفية الحصول عليها.
- عدم توافر وسيلة مناسبة لمعرفة الخدمات والبرامج المقدمة من وزارة الصحة للأشخاص ذوي الإعاقة وآلية الحصول عليها.
- عدم توافر وسيلة مناسبة لمعرفة الخدمات والبرامج المقدمة في المجال القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة وآلية الحصول عليها.
- صعوبة في معرفة الخدمات والبرامج المقدمة في المجال الرياضي للأشخاص ذوي الإعاقة، وكيفية الحصول عليها.
- صعوبة في معرفة الخدمات والبرامج المقدمة في المجال القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة، وكيفية الحصول عليها.
- صعوبة في معرفة الخدمات والبرامج المقدمة في المجال الثقافي للأشخاص ذوي الإعاقة، وكيفية الحصول عليها.
- صعوبة في معرفة الخدمات والبرامج المقدمة في المجال الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، وكيفية الحصول عليها.

واتفقت هذه النتائج الكمية مع النتائج الكيفية التي أظهرت من خلال استخدام دليل مقابلة شبه مقننة يحتوي على عدد من الأسئلة شبه مفتوحة لجمع المعلومات والبيانات من الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من مؤسسات رعاية المعوقين في المملكة أو أسرهم (المعتني بهم) وعددهم (٣٩) معوقاً، أو من يمثلهم. والقائمون والعاملون من الأشخاص ذوي الخبرة في مؤسسات رعاية المعوقين في المملكة وعددهم (١٥٦) عاملاً. وكذلك الخبراء والمختصين في العمل الاجتماعي والمهتمين من الأكاديميين في مجال الإعاقة وعددهم (٢٠) خبيراً ومختصاً، واتفقت أيضاً هذه النتائج مع دراسة (الزهراني، ٢٠١٩) ودراسة (أبو راسين وآخرين، ٢٠١٧) ودراسة (الحمد وآخرين،٢٠١٧) ودراسة (العرفج ، ٢٠١٨) ودراسة (Svekle,2019).

عاشراً: مقترحات الدراسة:

نموذج تطبيقي مقترح لضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من كافة حقوقهم في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات والأنظمة المحلية

نطاق المشروع	اسم المشروع	أهدافه	آليات تنفيذه	جهات التنفيذ المقترَحة	المستهدَفون	المدة الزمنيَّة المتوقَّعة للتنفيذ	وصف مختصَر للمخرَج
(١) الأنظمة والتشريعات	أولاً: مشروع مراجعة الأنظمة والتشريعات لتأكيد ضمانات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	١. دعم الحماية النظاميَّة للأشخاص ذوي الإعاقة. ٢. منح الضمانات الكافية المتعلِّقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء أحكام الأنظمة الحاليَّة. ٣. تطوير الأنظمة الداعمة والمحفِّزة لتنفيذ حقوق ذوي الإعاقة في كافَّة المجالات (الصحيَّة، التعليميَّة، الاجتماعيَّة، التأهيليَّة والتدريبيَّة والمهنيَّة).	١. تشكيل لجنة مشتركة من المتخصصين في القانون وممثلين عن ذوي الإعاقة تتولَّى مراجَعة حقوق المعوَّقين في الأنظمة الحاليَّة ووفقًا للاتفاقيات والتشريعات الدوليَّة الخاصَّة بتقديم الخدمات المختلفة لذوي الإعاقة وأسرهم والعمل على اقتراح تعديلها. ٢. عرض التعديلات المقتَرَحة على مجلس الشورى لإقرارها ورفعها لصاحب الصلاحية لاعتمادها. ٣. تعديل مُسمَّى نظام رعاية المعوَّقين المعمول به حاليًا في المملكة، إلى نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اتساقًا مع الاتفاقيات والمعاهَدات الدوليَّة التي صادقت عليها المملكة العربيَّة السعوديَّة، والعمل على رفعه للمقام السامي.	١. هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. ٢. مجلس الشورى.	الأشخاص ذوو الإعاقة	٦ أشهر	وجود أنظمة تتضمَّن نصوصًا قانونيَّة تهتم بإبراز وإيضاح الضمانات التي تؤكد الحماية النظاميَّة للأشخاص ذوي الإعاقة.

نطاق المشروع	اسم المشروع	أهدافه	آليات تنفيذه	جهات التنفيذ المقترَحة	المستهدَفون	المدة الزمنيَّة المتوقَّعة للتنفيذ	وصف مختصَر للمخرَج
تابع نطاق الأنظمة والتشريعات	ثانيًا: مشروع قانون الحماية الاجتماعيَّة للأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم	١. تمكين المعوَّقين من تأمين دخل كاف. ٢. دعم قدرة المعوَّقين على مواجَهة المخاطر الاجتماعيَّة. ٣. تقديم الدعم القانونيّ والفنيّ من خلال المساعدة الاستشاريَّة للأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم للحصول على حقوقهم وتمثيلهم أمام جهات الاختصاص.	١. تشكيل لجنة مشتركة من المتخصصين في القانون وممثلين عن ذوي الإعاقة تتولَّى اقتراح بنود لقانون الحماية الاجتماعيَّة للمعوقين. ٢. تنفيذ دراسات استطلاع رأي المعوَّقين حول اهتماماتهم ورغباتهم في قانون الحماية. ٣. متابعة تنفيذ القوانين المتعلِّقة بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة ومدى حصولهم على حقوقهم، ورصد الانتهاكات التي يواجها الأفراد ذوو الإعاقة. ٤. مع إقرار قوانين تغليظ عقوبات على أي جهة لا تلتزم بتمكين ذوي الإعاقة من كافَّة حقوقهم المستحقَّة والالتزام بها.	١. هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. ٢. مجلس الشورى. ٣. اللجان الاستشارية المعنيَّة.	١. الأشخاص ذوو الإعاقة وأُسَرهم. ٢. الهيئات والمؤسَّسات الأهليَّة والحكومية ذات العَلاقة	من ٦- ٨ أشهر	تشريع يغطي الحماية الاجتماعيَّة للأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم ويحميهم في حال تعرضهم للمخاطر الحياتيَّة؛ مثل: فقدان الدخل، أو المسكن... إلخ.

نطاق المشروع	اسم المشروع	أهدافه	آليات تنفيذه	جهات التنفيذ المقترَحة	المستهدَفون	المدة الزمنيَّة المتوقَّعة للتنفيذ	وصف مختصَر للمخرَج
(٢) التعليم	أولاً: مشروع دراسات وبحوث الإعاقة	١. تشجيع البحث العلميّ في الجامعات والمراكز البحثيَّة على تضمين قضايا الإعاقة في الاهتمامات البحثيَّة. ٢. إلقاء الضوء على حجم الإعاقة في المجتمع السعودي والأساليب العِلميَّة للتعامل مع الآثار المترتبة عليها.	١. توجيه الجامعات وجميع المراكز البحثيَّة ذات العَلاقة أن تكون قضايا الإعاقة ضمن الأولويات البحثيَّة لها. ٢. إعداد تقارير علميَّة حول حجم الإعاقة والبرامج التي تستهدف المعوَّقين. ٣. تنفيذ دراسات لقياس أثر البرامج والمشروعات التي استهدفت المعوَّقين واقتراح سبل تفعيلها وتطويرها.	١. الجامعات. ٢. المراكز البحثيَّة ذات العَلاقة.	الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم.	ينفذ هذا المشروع بشكل دوري يساعد في تراكُم المعرفة العِلميَّة البحثيَّة حول كل ما يخص فئةَ ذوي الإعاقة وحقوقهم.	مشروع علمي متكامل يُبرِز جهود المملكة وإسهامات البحث العلميّ في التعريف بقضايا المعوَّقين ووضع توصيات علميَّة لدعم حقوقهم وضمان الحصول عليها.
	ثانيًا: مشروع كفالة حق التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة	١. تقديم الخدمات التعليميَّة والتربويَّة في مراحِل (ما قبل المدرسة، والتعليم العامّ، والتعليم الفنيّ، والتعليم الجامعيّ) بما يتناسب مع قُدرات المعوَّقين واحتياجاتِهم.	١. تسهيل التحاق المعوَّقين بكافَّة مراحل التعليم بما يتناسب مع قدراتهم الجسميَّة والعقليَّة. ٢. التقويم المستمر للمناهِج والخدمات المُقدَّمة للمعوقين الملتحِقين بالتعليم. ٣. القيام بعمل ملتقَيات ومؤتمرات سنويَّة بمشارَكة مختلف القطاعات، تناقش الظروف والتحدِّيات والفُرَص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم وتفعيل توصياتها.	١. المدارس. ٢. الجامعات. ٣. بمتابعة ودعم من هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.	الأشخاص ذوو الإعاقة.	ينفذ هذا المشروع بشكل دوريّ بما يضمن الاستيعاب الكامل لكل معوق يرغب في التعليم.	مشروع وطني يضمن حصول المعوَّقين على حقهم في التعليم المتناسب مع قدراتهم، تُسهِم فيه كافَّة مؤسَّسات التعليم.

نطاق المشروع	اسم المشروع	أهدافه	آليات تنفيذه	جهات التنفيذ المقترحة	المستهدفون	المدة الزمنية المتوقعة للتنفيذ	وصف مختصر للمخرج
(٣) التدريب والتأهيل	مشروع دعم وتنمية مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة.	١. تقديم خدمات التدريب والتأهيل للمعوقين، بما يتفق مع نوع الإعاقة ودرجتها. ٢. تعليم وتدريب المعوقين على المهارات والحرف التي يتطلبها سوق العمل. ٣. الاستثمار في قدرات المعوقين بما يعود بالنفع عليهم وعلى الوطن. ٤. بناء وتطوير المهارات الشخصية والاجتماعية لذوي الإعاقة.	١. تصميم وتنفيذ برامج تدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة لتطوير مهاراتهم وقدراتهم. ٢. توفير مراكز التأهيل المهني والاجتماعي اللازمة. ٣. وضع مناهج تدريب تتوافق مع قدرات المعوقين واحتياجات سوق العمل. ٤. تأمين وسائل التدريب اللازمة للمعوقين. ٥. تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي للأشخاص ذوي الإعاقة لتطوير استخدامهم التقنيات الحديثة في الحصول على المعلومات والخدمات للتعرف على كافة حقوقهم.	١. هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. ٢. هيئة التدريب التقني والمهني.	الأشخاص ذوو الإعاقة.	خطة سنوية	مشروع متكامل يعزز قدرات ذوي الإعاقة، ويساعد في دمجهم في سوق العمل الحكومي والأهلي.

النطاق	الاسم	أهدافه	آليات تنفيذه	جهات التنفيذ المقترَحة	المستهدَفون	المدة الزمنيَّة المتوقَّعة للتنفيذ	وصف مختصَر للمخرَج
(٤) الشراكات والاتفاقيات	مشروع شراكة من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.	١. التعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة لتطبيق أفضل الأساليب في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على حقوقهم وتعزيز قدراتهم. ٢. توفير تحالُفات بين المؤسَّسات والهيئات المهتمَّة بشؤون المعوَّقين لحشد الدعم اللازم لتقديم كافَّة الخدمات التي تهم المعوَّقين وأُسَرهم.	١. تفعيل برامج الشراكات المجتمعيَّة وبرامج المسؤوليَّة الاجتماعيَّة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم. ٢. عَقْد الاتفاقيات بين هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ومراكز الإرشاد الاجتماعيّ والأُسريّ لتقديم خدمات الإرشاد لذوي الإعاقة وأُسَرهم؛ من خلال توفير خط ساخن مختصّ بذوي الإعاقة وأسرهم. ٣. إقامة شراكة علميَّة بين المراكز الخاصَّة بالدراسات والأبحاث في الجامعات السعوديَّة وبين هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز الحراك البحثي في قضايا الإعاقة وتقديم التوصيات اللازمة. ٤. إيجاد وسائل تحفيزية للقطاعات الحكوميَّة والخاصَّة والمنظَّمات العاملة في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وإذكاء روح التنافس الشريف فيما بينها، مع عرض وإبراز المبادَرات الناجحة والأساليب المبتَكَرة في مجال التوعية بحقوق ذوي الإعاقة.	١. مؤسَّسات القطاع الأهلي. ٢. مؤسَّسات القطاع الخيري. ٣. المؤسَّسات الحكوميَّة. ٤. هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. ٥. وزارة الموارد البشريَّة والتنميَّة الاجتماعيَّة.	الأشخاص ذوو الإعاقة.	سنويًا وبشكلٍ مستمرٍّ	الخروج باتفاقيات وبرتوكولات تعاوُن بين كافَّة الجهات المعنيَّة بالمعوَّقين، من شأنها تعزيز وحشد الدعم اللازم لقضايا المعوَّقين، وتوفير الرعاية اللازمة لهم ولأسرهم.

النطاق	الإسم	أهدافه	آليات تنفيذه	جهات التنفيذ المقترَحة	المستهدَفون	المدة الزمنيَّة المتوقَّعة للتنفيذ	وصف مختصَر للمخرَج
(٥) التوعية والإعلام	مشروع رفع الوعي المجتمعيّ بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.	١. توعية جميع شرائح المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وواجباتهم نحوهم. ٢. توعية أفراد المجتمع بالإجراءات النظاميَّة في حال انتهاك حقوق المعوَّقين أو إلحاق الضرر بهم. ٣. رفع الوعي المجتمعيّ بقضايا المعوَّقين. ٤. مساندَة المؤسَّسات العاملة في رعاية ذوي الإعاقة على تدعيم المبادَرات الاجتماعيَّة منها مبادرة (إذكاء الوعي) التي تهتم بحماية حقوق ذوي الإعاقة.	١. القيام بحملات إعلاميَّة لنشر ثقافة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم عليها من خلال (وسائل الإعلام الحديثة) ومن خلال موسم الرياض، والفعاليَّات، والمشاهير، والنوادي العامَّة، والمراكز الرياضيَّة،... إلخ. ٢. التغطية الإعلاميَّة المستمرَّة لنشاطات المؤسَّسات الحكوميَّة والخاصَّة العاملة في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. ٣. إقامة المحاضرات والندوات والمؤتمرات لمناقَشة قضايا المعوَّقين ونشر الوعي بقضايا الإعاقة عبرَ النقل المباشر بوسائل التواصُل الاجتماعيّ. ٤. تكوين جماعات الدعم الذاتيّ الخاصَّة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ٥. استثمار الفعاليَّات المختلفة (مباريات- مواسم الترفيه- مناسَبات دينيَّة، مشاهير رياضة)؛ لرفع الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ٦. عقد لقاءات ونقشات توعويَّة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق الجلسات الافتراضيَّة باستخدام وسائل التواصُل الاجتماعيّ. ٧. إدراج مقرَّر (القانون والمجتمع) أو (حقوق الإنسان) ضمنَ المناهج الدراسيَّة لكافَّة مراحل التعليم تتعلَّق بحقوق ذوي الإعاقة. ٨. إنشاء قناة متخصِّصة في مجال الإعاقة والتوعية بحقوقهم المقرَّة لهم وَفقًا للتشريعات الدوليَّة والأنظمة المحليَّة. ٩. تشكيل لجنة إعلاميَّة تهتم بالوعي المجتمعيّ لكافَّة الشرائح على مستوى مناطق المملكة لتقديم ونشر البرامج الإعلاميَّة الهادفة التي تخدم حقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة بمشاركة إعلاميين وإعلاميات مؤهلين وخبراء وأكاديميين مختصِّين في المجال.	١. هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. ٢. وزارة الإعلام والاتصالات. ٣. وزارة التعليم. ٤. المراكز البحثيَّة.	الأشخاص ذوو الإعاقة.	سنويًا وبشكلٍ مستمرٍّ.	مجموعة من الفاعليات الهادفة لرفع وعي المجتمع بقضايا المعوَّقين وحقوقهم.

النطاق	الاسم	أهدافه	آليات تنفيذه	جهات التنفيذ المقترَحة	المستهدَفون	المدة الزمنيَّة المتوقَّعة للتنفيذ	وصف مختصَر للمخرَج
(٦) الدراسات والبحوث والرصد.	مشروع الرصد والدراسات المتعلِّقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.	١. تشجيع المؤسَّسات البحثيَّة والأكاديميَّة للعمل على إجراء دراسات مماثِلة لزيادة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ٢. وضع مقترَحات مبنيَّة على دراسات علميَّة لتطوير التشريعات والخدمات والبرامج ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.	١. إجراء دراسات وأبحاث تقويميَّة في مجال الإعاقة بصفةٍ عامَّةٍ، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بصفةٍ خاصة؛ بهدف تحسين الأداء وضمان حصول ذوي الإعاقة على حقوقهم. ٢. إجراء دراسات مستقبليَّة لقياس درجة وعي (المعوق، والأسرة، والمجتمع) بالحقوق المقرَّة لذوي الإعاقة وَفقًا للتشريعات العالميَّة والمحليَّة. ٣. إنشاء مركز وطني معنيّ برصد وتوثيق المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث المتعلِّقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، وإصدار التقارير والنشرات الإحصائيَّة في مجال الإعاقة.	١. وزارة التعليم – التعليم الجامعيّ. ٢. المراكز البحثيَّة. ٣. هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.	الأشخاص ذوو الإعاقة.	سنويًّا وبشكلٍ مستمرٍّ.	١. قواعد بيانات حديثة وكافية متخصِّصة في مجال الإعاقة، تساعد مُتَّخِذي القرار عند وضع سياسة رعاية المعوَّقين. ٢. تراكُم تراث بحثي معنيّ بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

نطاق المشروع	اسم المشروع	أهدافه	آليات تنفيذه	جهات التنفيذ المقترَحة	المستهدَفون	المدة الزمنيَّة المتوقَّعة للتنفيذ	وصف مختصَر للمخرَج
(٧) العمل.	مشروع توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.	١. توظيف المعوَّقين في الأعمال التي تُناسِب قدراتهم. ٢. تمكين المعوَّقين من الحصول على دخل يكفي متطلَّبات معيشتهم. ٣. الاستفادة من طاقات المعوَّقين المعطلة لصالح تنمية المجتمع.	١. إعداد مبادَرات تهدُف لتدريب وتشعيل المعوَّقين وتأهيلهم لسوق العمل. ٢. إلزام هيئات ومؤسَّسات القطاع العامّ والخاصّ بتوظيف نسبة من المعوَّقين من إجمالي العاملين فيها. ٣. توفير الدعاية اللازمة للمعوقين وأسرهم حول برامج التأهيل والتوظيف التي توفرها مؤسَّسات المجتمع.	١. مؤسَّسات القطاع الأهلي. ٢. مؤسَّسات القطاع الخيري. ٣. المؤسَّسات الحكوميَّة. ٤. هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. ٥. وزارة الموارد البشريَّة والتنميَّة الاجتماعيَّة.	الأشخاص ذوو الإعاقة سنويًّا وبشكل مستمرٍّ.	سنويًّا وبشكل دوريّ.	توظيف أكبر عدد ممكن من المعوَّقين الذين تسمح إعاقاتهم بالعمل.
(٨) الترفيه والتثقيف.	التمكين الثقافيّ للأشخاص ذوي الإعاقة.	١. تيسير وتسهيل مشارَكة المعوَّقين في الفاعليات الثقافيَّة والترفيهيَّة. ٢. المساعدَة في دمج المعوَّقين في المجتمع وتحقيق الولاء الاجتماعيّ وإشعارهم بعدم الاستبعاد الاجتماعيّ.	١. تصميم وتهيئة المرافِق الثقافيَّة والرياضيَّة، لتناسب استخدام ذوي الإعاقات المختلفة لها. ٢. العمل على مشارَكة المعوَّقين في تقديم البرامج الثقافيَّة والرياضيَّة. ٣. إعفاء المعوَّقين من الرسوم الماليَّة التي تطلبها مؤسَّسات الترفيه والرياضة للحصول على خدماتها.	١. المؤسَّسات الترفيهيَّة. ٢. المؤسَّسات الرياضيَّة. ٣. مؤسَّسات الثقافة والفنون. ٤. هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.	الأشخاص ذوو الإعاقة.	٦ شهور وبشكل دوريّ مستمر.	إفراد مساحة كافية لمشارَكة المعوَّقين في الفاعليات الثقافيَّة والترفيهيَّة والأنشطة الرياضيَّة وَفقًا لقدراتهم واحتياجاتهم.

نطاق المشروع	اسم المشروع	أهدافه	آليات تنفيذه	جهات التنفيذ المقترَحة	المستهدَفون	المدة الزمنيَّة المتوقَّعة للتنفيذ	وصف مختصَر للمخرَج
(٩) الصحة.	أولاً: التأهيل الصحيّ للأشخاص ذوي الإعاقة.	١. توفير الخدمات الوقائيَّة والعلاجيَّة والتأهيليَّة، بما فيها الفحوصات والتحليلات المِخبريَّة المختلفة والتحصينات اللازِمة. ٢. تسجيل الأطفال الأكثر عرضةً للإصابة بالإعاقة، ومُتابَعة حالاتِهم، وإبلاغ ذلك للجهات المُختصَّة. ٣. العمل على الارتِقاء بالرعاية الصحيَّة للمعوقين واتخاذ ما يلزم لتحقيق ذلك.	١. تنفيذ برامج رعاية صحيَّة مجانيَّة أو معقولة التكلفة للأشخاص ذوي الإعاقة، تُعادِل في نطاقها ونوعيتها ومعاييرها تلك التي توفرها للآخرين، بما في ذلك برامج الصحة العامَّة. ٢. إتاحة الخدمات الصحيَّة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتشمل الكشف المبكِّر والتدخل عند الاقتضاء، وخدمات تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من الإعاقات ومنع حدوث المزيد منها. ٣. تغطية الخدمات الصحيَّة كافَّة المعوَّقين على اختلاف إعاقتهم وأماكن إقامتهم. ٤. شمول الأشخاص ذوي الإعاقة بخدمات التأمين الطبيّ.	١. وزارة الصحة. ٢. المؤسَّسات غير الربحيَّة والخيريَّة. ٣. هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.	الأشخاص ذوو الإعاقة.	وبشكل دوريّ ومستمرّ	تقديم خدمات رعاية صحيَّة للأشخاص ذوي الإعاقة على درجة عالية من الجودة، تتناسب مع قدراتهم ونوع إعاقاتهم.

نطاق المشروع	اسم المشروع	أهدافه	آليات تنفيذه	جهات التنفيذ المقترَحة	المستهدَفون	المدة الزمنيَّة المتوقَّعة للتنفيذ	وصف مختصَر للمخرَج
تابع نطاق الصحة.	ثانيًا: مشروع الوقاية والإرشاد الصحيّ للأشخاص ذوي الإعاقة والمتعاملين معهم.	١. توعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق الصحيَّة وأساليب الحصول على الخدمات الصحيَّة. ٢. تدريب أُسر المعوَّقين على كيفيَّة العناية بهم ورعايتهم. ٣. تدريب العاملين الصحيين على كيفيَّة التعامُل مع المصابين وإسعافهم عند نقلهم من مكان الحادث.	١. توفير خط ساخن مختصّ بالأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم. ٢. إنشاء منصَّة إلكترونيَّة تتضمَّن خدمات إرشاد للأشخاص ذوي الإعاقة وأُسَرهم. ٣. إعداد دورات تدريبيَّة للعاملين الصحيين والمسعفين تتضمَّن معارف ومهارات للتعامل مع المعوَّقين عند تعرضهم للحوادث، أو طلبهم للمساعَدة.	١. وزارة الصحة. ٢. المؤسَّسات غير الربحيَّة والخيريَّة. ٣. هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.	الأشخاص ذوو الإعاقة.	بشكل دوريّ ومستمرّ.	تقديم خدمات وقائيَّة وإرشاديَّة صحيَّة للأشخاص ذوي الإعاقة تهدف للحد من الآثار المترتِّبة على الإعاقة، وتوعية المتعاملين مع المعوق بكل ما يفيد المعوَّقين في التمتُّع بجودة حياة أفضل.

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
National Center for Social Studies (NCSS)

تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية